الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4506 | الثلاثاء | غرة شعبان 1444 هـ | 21 فبراير 2023 م | السنة الخامسة عشرة

يعقدها مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط

«المركزي» يستضيف حلقة نقاشية حول تنظيم ورقابة التكنولوجيا المالية

صرح بنك الكويت المركزي، بأنه في إطار الجهود المستمرة التي يبذلها بنك الكويت المركزي لتدريب الكوادر الوطنية والخليجية وتعزيز أساليب الرقابة المصرفية وتطبيق أفضل الممارسات الإقليمية والعالمية في هذا الشأن، يستضيف بنك الكويت المركزي حلقة نقاشية رفيعة المستوى بعنوان تنظيم التكنولوجيا المالية (Selected Issues in Fintech Regulation)، ينظمها مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط (CEF) خلال الفترة من 20 إلى 23 فبراير 2023، وذلك بمشاركة ممثلين من البنوك المركزية ومؤسسات النقد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وأشار بنك الكويت المركزي إلى أنه في سياق التنامي الكبير في صناعة التقنيات المالية الحديثة والتوسع في الفرص التي تقدمها التقنيات الحديثة لتطوير الخدمات المالية الرقمية ودعم الشمول المالي، لتطوير حلول وأدوات تنظيمية ورقابية تساعد على تطوير صناعة الابتكارات المالية من جهة وتعمل على تحسين إدارة المخاطر وتوفر الحماية لمستخدمي الخدمات المالية الرقمية من جهة أخرى.

وبين بنك الكويت المركزي بأن الورشة تهدف إلى تعميق الإدراك لمفاهيم وأدوات التقنيات التنظيمية والرقابية، وأحدث تطوراتها، إضافة إلى الاطلاع على منهجيات وخبرات الدول الرائدة، من خلال استعراض تجارب دولية في كيفية تبني هذه التقنيات. كما سيتم تناول أثر شركات التكنولوجيا الكبرى (Bi-Tech) على الخدمات المالية. وبالنسبة إلى الأمن السيبراني، ستستعرض الحلقة النقاشية المخاطر السيبرانية وأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

وتأتي استضافة بنك الكويت المركزي لهذه الحلقة النقاشية في إطار سلسلة الحلقات النقاشية السنوية التي ينظمها بنك الكويت المركزي الهادفة إلى تطوير قدرات العاملين في مؤسسات النقد والبنوك المركزية الخليجية واطلاعهم على آخر المستجدات في مجال الرقابة المصرفية.

واختتم بنك الكويت المركزي تصريحه بتأكيد أهمية الدور الذي تقوم به مؤسسات النقد والبنوك المركزية في إطار جهود المحافظة على الاستقرار المالي، وهو ما يتطلب تعزيز قدرات الكوادر العاملة في البنوك المركزية ومؤسسات النقد وتنميتها وفق أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

جانب من الحلقة النقاشية

«الإحصاء»: معدل التضخم السنوي يرتفع 3.31 في المئة خلال يناير

اظهرت بيانات الإدارة المركزية للاحصاء ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (التضخم) في الكويت بنسبة 3ر31 في المئة في شهر يناير الماضي على أساس سنوي.

وذكرت (الإحصاء) أمس الاثنين عن الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين أن معدل التضخم في الكويت ارتفع 0ر24 في المئة في يناير الماضي على أساس شهري لارتفاع أسعار كل المجموعات الرئيسية المؤثرة في حركة الأرقام القياسية لاسيما المواد الغذائية والتعليم.

وأضافت أن الرقم القياسي للمجموعة الأولى (الأغذية والمشروبات) ارتفع في يناير الماضي بنسبة 7ر38 في المئة مقارنة بالشهر ذاته من 2022 وارتفع مؤشر أسعار المجموعة الثانية (السجائر والتبغ) بنسبة طفيفة 0ر22 في المئة على أساس سنوي.

وأوضحت أن مؤشر الأرقام القياسية للمجموعة الثالثة (الملبوسات) ارتفع بنسبة 6 في المئة كما ارتفعت أسعار مجموعة (خدمات المسكن) بنسبة 1ر44 في المئة ومعدل التضخم في المجموعة الخامسة (المفروشات المنزلية) بنسبة 1ر77 في المئة.

وذكرت أن مؤشر أسعار المجموعة السادسة (الصحة) ارتفع بنسبة 2ر63 في المئة في حين شهدت أسعار مجموعة (النقل) ارتفاعا بنسبة 2ر87 في المئة في يناير مقارنة بالشهر ذاته من 2022.وبينت (الإحصاء) أن أسعار المجموعة الثامنة (الاتصالات) ارتفعت بنسبة 1ر16 في المئة على أساس سنوي كما ارتفع معدل التضخم في المجموعة التاسعة (الترفيه والثقافة) بنسبة 3ر21 في المئة في حين ارتفعت أسعار المجموعة العاشرة (التعليم) بنسبة 0ر40 في المئة.

وأضافت أن أسعار مجموعة (المطاعم والفنادق) ارتفعت على أساس سنوي في يناير الماضي بنسبة 3ر51 في المئة في حين ارتفعت أسعار مجموعة (السلع والخدمات المتنوعة) 3ر91 في المئة.

ويعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك أداة لقياس مستويات الأسعار عموما بين فترتين إما شهرية أو سنوية وعادة ما يكون مؤشرا أساسيا لقياس النمو أو الانكماش الاقتصادي إذ يمكن للدولة من خلاله اتخاذ القرارات الاقتصادية والتجارية ورسم السياسات المالية والنقدية.

مؤكدة اتخاذها إجراءات مختلفة لتحقيق حلول توافقية مناسبة لجميع الأطراف

«التجارة»: مبلغ الدعم للمواد الإنشائية «ثابت» ولم يتغير على المستهلك

وزارة التجارة والصناعة
MINISTRY OF COMMERCE AND INDUSTRY
وزارة التجارة والصناعة

قالت وزارة التجارة والصناعة أمس الاثنين ان مبلغ الدعم ثابت للمواد الانشائية ولم يتغير على المستهلك مبينة أن ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأساسية بشكل عام وأسباب عديدة أدى إلى انخفاض كميات المواد مقابل ما يدفعه المواطن.

وأكدت الوزارة في بيان صحافي اتخاذها عدة إجراءات للوصول إلى حلول توافقية مناسبة لجميع الأطراف يتقدمهم المواطن بالمرتبة الأولى.

وأضافت أنها مطالبة بتوفير المواد بأسعار عادلة ومناسبة للمواطن ودعما للمنتج الوطني في ذات الوقت موضحة أنه في ظل الارتفاع والنقص العالمي فهي تعمل جاهدة من أجل تحقيق ذلك ما يصب في مصلحة المواطن والمصلحة العامة.

وأشارت إلى متابعتها باهتمام بالغ ما أثير في الآونة الأخيرة حول القرار الوزاري الخاص بإعادة تنظيم المواد الإنشائية المدعومة.

«كامكو للاستثمار» تحقق 5.5 ملايين دينار أرباحا صافية خلال 2022

شركة كامكو للاستثمار

أظهرت القوائم المالية تراجع أرباح شركة كامكو للاستثمار في الربع الرابع من عام 2022 بنسبة 20.21 % سنوياً؛ بما ضغط على النتائج السنوية، مع توصية بتوزيع 10 فلوس نقداً.

وحسب بيان لبورصة الكويت أمس الاثنين، بلغت أرباح "كامكو" بثلاثة الأشهر المنتهية في 31 ديسمبر الماضي نحو 1.68 مليون دينار، مقابل 2.11 مليون دينار ربح الربع الرابع من 2021.

وعلى مستوى عام 2022 ككل سجلت الشركة ربحاً بقيمة 5.51 مليون دينار، مقارنة بـ10.32 مليون دينار ربح عام 2021، بتراجع سنوي 46.64 %.

وعزا البيان تراجع الأرباح إلى انخفاض صافي الربح من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وانخفاض حصة النتائج من الشركات الزميلة خلال السنة.

وأوصى مجلس إدارة "كامكو" الجمعية العامة العادية بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 10 % من القيمة الاسمية للسهم بواقع 10 فلوس عن كل سهم، وإجمالي يقدر بـ3.42 مليون دينار. وكانت "كامكو" قد سجلت في تسعة الأشهر الأولى من العام الماضي أرباحا بقيمة 3.82 مليون دينار، مقابل 8.21 مليون دينار ربح الفترة نفسها من عام 2021، بتراجع 53.43 %.

بضغط 7 قطاعات يتقدمها الصناعة

«الأحمر» يهيمن على المؤشرات.. و«العام» يتراجع 6.7 نقاط

تراجعت المؤشرات الرئيسية للبورصة جماعياً في ختام تعاملات أمس الاثنين؛ بضغط من 7 قطاعات يتقدمها الصناعة.

وشهدت لجلسة انخفاض مؤشرها العام 7ر6 نقطة ليبلغ مستوى 7357ر68 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر09 في المئة.

وتم تداول 134ر8 مليون سهم عبر 8599 صفقة نقدية بقيمة 32ر6 مليون دينار (نحو 98ر7 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 3ر8 نقطة ليبلغ مستوى 5546ر84 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر07 في المئة من خلال تداول 52ر14 مليون سهم عبر 3076 صفقة نقدية بقيمة 6ر7 مليون دينار (نحو 20ر3 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 7ر9 نقطة ليبلغ مستوى 8224ر44 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر10 في المئة من خلال تداول 82ر6 مليون سهم عبر 5523 صفقة بقيمة 25ر9 مليون دينار (نحو 78ر4 مليون دولار).

في موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 9ر2 نقطة ليبلغ مستوى 5704ر39 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر16 في المئة من خلال تداول 45ر5 مليون سهم عبر 2489 صفقة نقدية بقيمة 8ر5 مليون دينار (نحو 17ر5 مليون دولار).

بلغت قيمة تداولات البورصة بتعاملات أمس 32.69 مليون دينار، وزعت على 134.82 مليون سهم، بتنفيذ 8.59 ألف صفقة.

أثر على أداء الجلسة انخفاض 7 قطاعات على رأسها الصناعة بـ0.60 %، بينما ارتفع 4 قطاعات وعلى رأسها السلع الاستهلاكية بـ 2.40 %، فيما استقر قطاعان آخران.

وتصدر سهم "وربة للتأمين" القائمة الخضراء بـ 36.80 %، بينما جاء "العقارية" على رأس التراجعات بـ9.52 %.

وبشأن الأنشط تداولاً؛ جاء "عقارات الكويت" المرتفع 1.82 % على رأس الكميات بـ 20.73 مليون سهم، بينما تقدم "بيتك" السيولة بقيمة 7.66 مليون دينار.

جلسة حمراء للبورصة

مع توصية بتوزيع نقدي ومجاني

«أرزان» تتحول للخسائر فصلياً

تحولت مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار إلى الخسائر في الربع الرابع من عام 2022، مع توصية بتوزيع نقدي ومجاني.

ووفق بيان لبورصة الكويت، أمس الاثنين، منيت "أرزان" بخسائر في ثلاثة الأشهر المنتهية في 31 ديسمبر الماضي بقيمة 1.23 مليون دينار، مقابل 1.62 مليون دينار ربح الربع الرابع من 2021.

وسجلت المجموعة ربحاً في العام الماضي بقيمة 8.15 مليون دينار، بارتفاع 10% عن مستواها في عام 2021 البالغ 7.43 مليون دينار.

وأوصى مجلس إدارة المجموعة بتوزيع نقدي بنسبة 4% من القيمة الأسمية للسهم بإجمالي يقدر بـ3.21 مليون دينار، مع توزيع 2% من رأس المال أسهم مجانية.

وكانت "أرزان" قد حققت ربحاً في التسعة أشهر الأولى من 2022 ربحا بـ9.38 مليون دينار، بارتفاع 62% عن مستواه بذات الفترة من العام السابق له البالغ 5.80 مليون دينار.